الثورة
الاثنين 13ذو الحجة 1433 هـ - 29 اكتوبر 2012م العدد (17512)

خبراء: تخفيض سعر الفائدة سيسهم في زيادة القروض المصرفية للمشاريع الاستثمارية

■ ،،خاص / الثورة

أشاد خبراء اقتصاد بالخطوات التي نفذها البنك المركزي اليمني بشأن خَفْض سعر الفائدة الأساسي على الودائع إلى ١٨٪وذلك من ٢٠٪.

وأكدوا أن هذه الخطوة ستسهم في حفز النمو الاقتصادي من خلال زيادة القروض المصرفية للمشاريع الاستثمارية .

إلى ذلك أكد التقرير الاقتصادي أن الاستقرار النقدي يمثل أحد أهم متطلبات الاستقرار الاقتصادي العام، مشيرا إلى أن الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م اتسمت بالمرونة والتفاعل مع التطورات الاقتصادية المحلية وتداعيات الأزمة المالية العالمية وموجة تداعياتها بغرض المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي ، وذلك من خلال تحقيق قدر ممكن من التوازن بين احتواء الضغوط التضخمية من جهة وتحفيز النشاط الاقتصادي من جهة أخرى ، خصوصا ما يتعلق بالسعر التأشيري الأدنى للفائدة ، وظلت الفائدة على الريال مرتفعة بالمقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى ، كما أن الفائدة على الريال لازالت عند مستويات مقبولة ، و حرص البنك المركزي على التدخل في سوق الصرف بغرض المحافظة على استقرار أسعار الصرف وامتصاص فائض السيولة.

وأشار إلى أن البنك المركزي اتخذ خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م مزيدا من الإجراءات التي ترفع من فعالية السياسة

النقدية وتقوية أداء القطاع المصرفي أهمها إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية صدر القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ بشأن مؤسسة ضمان الودائع المصرفية وإصدار المنشور الدوري رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩ بشأن إدارة مخاطر السيولة .

كما تم إصدار قانون بنوك التمويل الأصغر رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٩ وتعديل قانوني المصارف الإسلامية وبنوك التمويل الأصغر وكذا إدخال نظام متطور للمخاطر المصرفية الهدف منه معرفة حركة القروض المقدمة من البنوك ، حيث يتيح هذا النظام معرفة حركة المقترض في كل البنوك ومدى سلامة موقفه المالي والالتزامات المترتبة عليه

وأوضح التقرير أنه تم تشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي اليمني والسماح للبنوك الخارجية بالدخول إلى السوق المصرفية اليمنية على أن تكون ذات تصنيف عال ومأمون في إطار سياسات الانفتاح على المنافسة المصرفية .

كما واصلت البنوك التجارية والإسلامية جهودها لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية وخاصة الصيرفة الالكترونية ورفع كفاءة الأداء وتعزيز قدراتها التنافسية الإقليمية والدولية علاوة على تحسين طرق تسويق خدماتها .وسعت البنوك التجارية والإسلامية إلى تطوير كفاءة العاملين من خلال زيادة الإنفاق في مجالات تنمية الموارد البشرية في جميع المستويات الإدارية

٤٥,١ مليار ريال إيرادات الضرائب على السلع والخدمات

■ ،،خاص/الثورة

كشفت إحصائية حديثة أن إيرادات الضرائب على السلع والخدمات خلال الربع الثاني من العام الجاري ٢٠١٢م بلغت ٤٥ ملياراً و١٧٦ مليون ريال مقارنة بـ ٢٧ مليارا و٩٨٣ مليون ريال في الربع الأول من نفس العام.

وبينت إحصائية مالية الحكومة أن الإيرادات المقدرة في الموازنة للربع الثاني تقدر بـ ٥٢ مليارا و٩٣٦ مليون ريال وهي نفس التقديرات للربع الأول.

ونقصت الإيرادات المحصلة عن الإيرادات المقدرة في الربع الثاني بنحو ٧ مليارات و٧٦٠ مليون ريال بينما بلغ النقص في الربع الأول بـ ٢٤ مليارا و ٩٥٣ مليون ريال .

الجدير بالذكر أن إيرادات الضرائب على السلع والخدمات خلال العام الماضي ٢٠١١م بلغت ١٢٤ ملياراً و١٩١ مليون ريال بينما يتوقع أن تصل إلى ٢١١ مليارا و٧٤٥ مليون ريال في نهاية العام ٢٠١٢م.

٧٩ مليون ريال حصيلة مجاميع الادخار النسوي لمشروع التنمية الريفية بذمار

■ ،،الثورة/ عبدالخالق البحري

بلغت حصيلة مجاميع الادخار والإقراض التي شكلها مشروع التنمية الريفية بمحافظة ذمار في مرحلته الأولى التي شملت ١٦٨ وحدة قروية مستهدفة من تدخلات المشروع، ٧٩ مليون ريال عن طريق ٢٠٤ مجموعات ادخارية تضم أكثر من ٧ الاف امرأة ريفية، وفقا لما ذكره مدير عام مشروع التنمية الريفية بذمار المهندس عبدالكريم عبد الله الارياني في كلمته التي القاها خلال تدشينه فعاليات اختتام برنامج تأهيل ١٥٠ امرأة من قيادات الهيئات الإدارية للمجاميع الادخارية والاقراضية .وأوضح الارياني في حفل الاختتام الذي حضره وكيل محافظة ذمار المساعد محمود الجبين ورئيس هيئة البحوث والإرشاد الزراعي الدكتور منصور العاقل ، أن المشروع ساعد في تنفيذ مشاريع اقتصادية صغيرة مدرة للدخل بلغت ١٤٥٦ مشروعا استفاد منها ٢٠١٠ نساء، من خلال تقديم ٤٥ مليوناً و١١٥ ألف ريال بصورة قروض ميسرة لتنفيذ هذه المشاريع الصغيرة، حيث تم استعادة ٣٨ مليوناً و٥٩٥ الف ريال من هذه القروض، كما عمل المشروع في المساهمة بمحو أمية ١٢ ألف امرأة ريفية بالوحدات القروية المستهدفة في إطار اهتمامه بتنمية قدرات المرأة الريفية .. لافتا إلى أن المرحلة الأولى من المشروع تنتهي بنهاية العام الحالي ويتم حاليا التحضير لتنفيذ المرحلة الثانية لتشمل مناطق ووحدات قروية جديدة.وتضمن البرنامج التدريبي العمل على تنمية قدرات قيادات مجاميع الادخار والإقراض التنموية ومهاراتهن المالية والإدارية والتنظيمية والمحاسبية لغير المحاسبين إضافة إلى دراسة جدوى مبسطة للمشاريع الصغيرة، حيث تولى عملية التدريب المركز الوطني للتدريب الزراعي بهيئة البحوث الزراعية بذمار وهدف البرنامج التدريبي إلى تمكين القيادات النسوية لمجاميع الادخار والإقراض والبالغ عددها ٢٤٠ مجموعة تضم أكثر من ٧ آلاف امرأة من مختلف المديريات، من الإدارة الذاتية للمحافظة الإقراضية والإسهام في إيجاد كوادر متمكنة ومتخصصة في مجال الادخار والإقراض والتي تعتبر من المجالات التنموية ذات الصلة المباشرة بتحسين حياة الأسر الريفية المستهدفة في مناطق تدخل المشروع.

اقتصاديون : خفض التعرفة الجمركية كان قراراً خاطئاً وكبد الموازنة موارد كبيرة

■ ،،خاص/ الثورة

قال خبراء أن خفض التعرفة الجمركية خلال السنوات الماضية كان قراراً خاطئاً وكبد الموازنة العامة للدولة موارد كبيرة ولم ينجح في القضاء على التهريب فضلاً عن انه كان متحيزاً لصالح السلع المستوردة على حساب المنتجات الوطنية.. مع أنه من المفترض أن يحدث العكس.

وأشاروا إلى أن الحكومة كان توقعها خاطئاً بسبب الاستعجال أو بسبب السياسة الاقتصادية المتخبطة التي تنتهجها من زمن بعيد، ومن أهمها اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية والضريبية بدون دراسة للآثار التي سوف تنعكس عند تطبيق هذه القوانين على مستوى المجتمع أو على المستوى الاقتصادي. وكان من المفروض أن تهيئ الحكومة البيئة المناسبة لتطبيق هذا القانون من إجراء التعديلات اللازمة للقوانين والنظم والإجراءات واللوائح التي تنظم عملية الاستيراد والمستوردين وحركة السلع داخل السوق.

وأكدوا أن التعرفة الأخيرة أفقدت اليمن ميزة التفاوض للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كماجاءت لصالح التجارة على حساب الصناعة، وأنها لم تُسهم في الحدِ من ظاهرة التهرب الجمركي، كما أعلنت الحكومة، لأن زيادة ظاهرة التهرب الجمركي وانتشار السلع المهربة في السوق المحلي زادت بصورة أكبر وعبر المنافذ الرسمية من خلال تزوير الفواتير وأصبحت تهدد الاقتصاد الوطني والصناعة المحلية وتهدر ملايين الريالات على خزينة الدولة.

تسجيل مشروع سمكي في الربع الثاني ٢٠١٢م بتكلفة ٥٠٠ مليون ريال

■ ،،خاص/ الثورة

سجلت الهيئة العامة للاستثمار خلال الربع الثاني من العام الجاري ٢٠١٢م مشروعاً سمكياً بتكلفة ٥٠٠ مليون ريال تمثل ١٢٪ من إجمالي رأس المال الاستثماري خلال نفس الفترة ..

وبحسب النشرة الفصلية الصادرة عن الهيئة فقد بلغت الموجودات الثابتة للمشروع ٤٥٦ مليون ريال ،فيما يتوقع أن يوفر المشروع ٣٤ فرصة عمل .

ويعد قطاع الاسماك من أهم القطاعات الاستثمارية الواعدة حيث يمتلك اليمن شريطا ساحليا يزخر بالثروة السمكية والأحياء المائية المتجددة وعالية الجودة كالحبار والشروخ والجمبري.

ويؤكد تقرير صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن القدرة الإنتاجية لهذه السواحل تقدر بحوالي ٣٥٠-٤٠٠ ألف طن سنوياً، في حين لا يتجاوز الاستغلال الفعلي حوالي ٢٩٠ ألف طن في عام ٢٠٠٥م، وبالتالي يوفر فرصاً استثمارية متعددة سواء في أصطياد الأسماك فهنالك إمكانية لزيادة الاصطياد بحوالي ٦٠-١١٠ آلاف طن، أو في الصناعات الأمامية والخلفية من مجال التخزين والتبريد والتعليب وصناعة السفن والقوارب وشباك الصيد.

دراسة تحذر من خطورة اعتماد الاقتصاد على النفط

■ ،،خاص/الثورة

حذرت دراسة حديثة من خطورة استمرار اعتماد الاقتصاد على سلعة وحيدة كالنفط الخام أو الغاز في توفير النقد الأجنبي أو تمويل الخزينة العامة للدولة.

ولفتت إلى أن تراجع حجم الإنتاج من النفط الخام وأسعاره في السوق الدولية أدى إلى تحول فائض ميزان المدفوعات إلى عجز، وبالتالي تراجع حجم الاحتياطات من النقد الأجنبي، ومن ثم المساهمة في انخفاض قوتها التبادلية بالعملات الصعبة، وكذا تراجع حجم عائدات الخزينة العامة من النفط، مما ترتب عليه خفض النفقات العامة، وبالأخص الإنمائية، وزيادة عجز الموازنة.

وأشارت إلى أن كل ذلك يزيد من حجم المديونية الداخلية وأعبائها، وهذا ما يؤثر على مستوى استدامة المالية العامة، ومستوى تحسين البنى التحتية والخدمات الأساسية، مما يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار.

تسجيل مشروع سمكي في الربع الثاني ٢٠١٢م بتكلفة ٥٠٠ مليون ريال

خاص/ الثورة

سجلت الهيئة العامة للاستثمار خلال الربع الثاني من العام الجاري ٢٠١٢م مشروعاً سمكياً بتكلفة ٥٠٠ مليون ريال تمثل ١٢٪ من إجمالي رأس المال الاستثماري خلال نفس الفترة ..

وبحسب النشرة الفصلية الصادرة عن الهيئة فقد بلغت الموجودات الثابتة للمشروع ٤٥٦ مليون ريال ،فيما يتوقع أن يوفر المشروع ٣٤ فرصة عمل .

ويعد قطاع الاسماك من أهم القطاعات الاستثمارية

الواعدة حيث يمتلك اليمن شريطا ساحليا يزخر بالثروة السمكية والأحياء المائية المتجددة وعالية الجودة كالحبار والشروخ والجمبري.

ويؤكد تقرير صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن القدرة الإنتاجية لهذه السواحل تقدر بحوالي ٣٥٠-٤٠٠ ألف طن سنوياً، في حين لا يتجاوز الاستغلال الفعلي حوالي ٢٩٠ ألف طن في عام ٢٠٠٥م، وبالتالي يوفر فرصاً استثمارية متعددة سواء في اصطياد الأسماك فهنالك إمكانية لزيادة الاصطياد بحوالي ٦٠-١١٠ آلاف طن، أو في تسويقها وتصديرها أو في الصناعات الأمامية والخلفية من استثمارات في مجال التخزين والتبريد والتعليب وصناعة السفن والقوارب وشباك الصيد.